

دبلوماسية الحياد: دراسة تحليلية لاستراتيجيات سلطنة عمان في تحقيق التوازن

الإقليمي والعالمي

Neutral Diplomacy: An Analytical Study of the Sultanate of Oman's Strategies for Achieving Regional and Global Balance

أحمد بن سعيد الحضرمي¹، مسعود بن سعيد الحضرمي²

¹ جامعة الشرقية - سلطنة عمان، ahmed.alhadrami@asu.edu.om

² وزارة التربية والتعليم - سلطنة عمان، msn.7887@hotmail.com

تاريخ الاستلام : 2025/03/09 ؛ تاريخ القبول : 2025/03/13 ؛ تاريخ النشر : 2025/07/31

Abstract

The study aimed to identify the diplomacy of neutrality (an analytical study of the strategies of the Sultanate of Oman in achieving regional and global balance), and used the historical analytical, descriptive and comparative approach, and content analysis as a tool through induction, analysis and deduction. The study reached the following results: Establishing a policy of positive neutrality: The study indicated that Oman was able to maintain the independence of its political decision by following a policy of positive neutrality, which made it a neutral mediator in many regional crises. As for the balance in relations with major powers: Oman was able to achieve a delicate balance in its relations with major powers, such as the United States, China and Russia, without becoming part of conflicting political axes, which earned it international respect and helped it preserve its national interests and face geopolitical and economic challenges. Despite regional and international pressures, Oman was able to maintain its neutral approach, while seeking to diversify its economy to reduce dependence on oil, which enhances the sustainability of its foreign policy, and highlights the role of political leadership in directing foreign policy: The Omani leadership played a pivotal role in formulating the approach of positive neutrality, as it established Sultan Qaboos bin Said - may God have mercy on him - this approach, and Sultan Haitham bin Tariq continued to consolidate it by strengthening international relations and supporting mediation efforts.

Keywords: Diplomacy; Neutrality; Balance; Regional and Global

الملخص

هدفت الدراسة التعرف على دبلوماسية الحياد دراسة تحليلية لاستراتيجيات سلطنة عمان في تحقيق التوازن الإقليمي والعالمي، واستخدمت المنهج التاريخي التحليلي والوصفي والمقارن، وتحليل المضمون كأداة من خلال الاستقراء والتحليل والاستنتاج وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: ترسيخ سياسة الحياد الإيجابي: دلت الدراسة على أن عمان استطاعت الحفاظ على استقلالية قرارها السياسي من خلال اتباع سياسة الحياد الإيجابي، مما جعلها وسيطاً محايداً في العديد من الأزمات الإقليمية، أما ما يخص التوازن في العلاقات مع القوى الكبرى: فقد تمكنت عمان من تحقيق توازن دقيق في علاقاتها مع القوى العظمى، مثل الولايات المتحدة والصين وروسيا، دون أن تصبح جزءاً من محاور سياسية متصارعة، مما أكسبها احتراماً دولياً وساعدها في الحفاظ على مصالحها الوطنية، ومواجهة التحديات الجيوسياسية والاقتصادية: رغم الضغوط الإقليمية والدولية، تمكنت عمان من الحفاظ على نهجها الحيادي، مع سعيها لتنويع اقتصادها لتقليل الاعتماد على النفط، مما يعزز استدامة سياستها الخارجية، وإبراز دور القيادة السياسية في توجيه السياسة الخارجية: لعبت القيادة العمانية دوراً محورياً في صياغة نهج الحياد الإيجابي، حيث أرسى السلطان قابوس بن سعيد - رحمه الله - هذا النهج، واستمر السلطان هشام بن طارق في ترسيخه عبر تعزيز العلاقات الدولية ودعم جهود الوساطة.

الكلمات المفتاحية : دبلوماسية ؛ الحياد ؛ التوازن ؛ الإقليمي

والعالمي

* أحمد بن سعيد الحضرمي

مقدمة :

تُعد سلطنة عمان نموذجًا فريدًا في السياسة الخارجية العالمية، حيث انتهجت سياسة الحياد الإيجابي، الذي يُركز على بناء جسور التواصل والتفاهم بين الأطراف المختلفة، مع التزامها بمبدأ عدم الانحياز لأي محور سياسي أو عسكري، يعود هذا النهج إلى حكمة القيادة العمانية التي أدركت أهمية الحياد كأداة لتحقيق الاستقرار الإقليمي والعالمي في منطقة شهدت تاريخيًا نزاعات وصراعات ممتدة (البوسعيد، 2020، ص. 23؛ بيترسون، 2016، ص. 24).

تميزت دبلوماسية عمان بالقدرة على تجاوز التحديات الجيوسياسية والاقتصادية المحيطة، مع حفاظها على سيادتها واستقلال قراراتها السياسي، وعلى مر العقود أصبحت السلطنة مركزًا محوريًا للوساطة في النزاعات الدولية، وسعت دائمًا لتعزيز الأمن والسلم الدوليين عبر الحوار والتفاهم المشترك (فاليري، 2010، ص. 88؛ وزارة الخارجية العمانية، 2021، ص. 12)، وقد ساهم موقع عمان الجغرافي على مضيق هرمز، أحد أهم الممرات المائية في العالم، في تعزيز أهميتها الاستراتيجية، مما أضاف أبعادًا جديدة لدورها الدبلوماسي (الزري، 2018، ص. 56).

ويهدف هذا البحث إلى تقديم دراسة تحليلية متعمقة حول استراتيجيات دبلوماسية الحياد العمانية، واستكشاف أسباب نجاحها في تحقيق التوازن الإقليمي والعالمي، سنناقش في هذا السياق محاور متعددة تشمل التاريخ السياسي العماني، ودور القيادة الرشيدة، وأثر القيم الثقافية على صياغة السياسة الخارجية، مع تسليط الضوء على أبرز النجاحات الدبلوماسية، مثل الوساطة في الملف النووي الإيراني والصراعات الخليجية (بيترسون، 2016، ص. 101؛ الزري، 2018، ص. 77).

وتتضح أهمية الدراسة في إن دراسة دبلوماسية الحياد العمانية لا تسلط الضوء فقط على نموذج سياسي ناجح، بل تقدم أيضًا دروسًا للعالم في كيفية تحقيق التوازن بين المصالح الوطنية والإقليمية. كما تسهم هذه الدراسة في تحليل دور القيادة في صياغة سياسات محايدة تدعم الأمن والاستقرار، مع التركيز على الأبعاد الثقافية والتاريخية المؤثرة في تشكيل هذا النهج الفريد، لذلك اعتمدت الدراسة على تحليل وثائق سياسية ومراجع أكاديمية متعلقة بالسياسة الخارجية العمانية، بالإضافة إلى مقالات وتقارير صادرة عن منظمات دولية وأبحاث أكاديمية.

1.I- تطور السياسة الخارجية منذ عهد النهضة المباركة:

❖ مرحلة التأسيس:

- تحقيق الاستقرار الداخلي كأساس للسياسة الخارجية المتزنة

مع تولي السلطان قابوس بن سعيد -طيب الله ثراه- الحكم في عام 1970، واجهت سلطنة عمان تحديات داخلية، من أبرزها الاضطرابات في جنوب البلاد، المعروفة بثورة ظفار، التي امتدت منذ أواخر الستينيات وحتى منتصف السبعينيات. تعاملت القيادة العمانية مع هذه الأزمة عبر الجمع بين الحلول العسكرية، من خلال دعم القوات السلطانية العمانية وتحقيق انتصارات ميدانية، والحلول التنموية، عبر تحسين الخدمات الأساسية وتعزيز التنمية الاقتصادية في المناطق المتضررة (Peterson, 2016, p. 22).

إضافة إلى ذلك، عمل السلطان قابوس-طيب الله ثراه- على توحيد البلاد تحت راية وطنية واحدة، حيث سعى إلى تحديث مؤسسات الدولة، وإنشاء بنية تحتية قوية لدعم الاستقرار الداخلي، وهو ما ساهم في تمكين عُمان من التحرك بثبات نحو بناء سياستها الخارجية (الزري، 2018، ص. 45).

- بناء سياسة خارجية متزنة

مع تولي السلطان قابوس بن سعيد -طيب الله ثراه- الحكم في عام 1970، انطلقت السلطنة في مسار جديد لتطوير سياستها الخارجية، مما شكل نقلة نوعية في دورها الإقليمي والدولي، فجاءت هذه التحولات وسط تحديات كبيرة على الصعيدين الداخلي والخارجي، حيث كانت تسعى للخروج من العزلة السياسية التي عاشتها لعقود وتثبيت أقدامها كلاعب محوري في المنطقة (Peterson, 2016, p. 33).

تميزت السياسة الخارجية العمانية خلال هذه المرحلة بالتركيز على بناء علاقات متوازنة مع الدول المجاورة والمجتمع الدولي على المستوى الإقليمي؛ حيث حرصت السلطنة على توطيد علاقاتها مع دول الخليج العربي، خاصة في ظل التوترات الناجمة عن الحروب والنزاعات المتكررة، مثل الحرب العراقية الإيرانية، كما تبنت السلطنة استراتيجية تقوم على التعاون مع القوى الكبرى مع الحفاظ على استقلالية قرارها السياسي (الزري، 2018، ص. 56).

على الصعيد العالمي، انضمت السلطنة إلى العديد من المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، مما عزز مكانتها الدبلوماسية، وفي الوقت ذاته تعاملت بحكمة مع النزاعات الإقليمية، مقدمة نفسها كدولة داعية للسلام، وهو ما انعكس في دورها في الوساطات الدولية وتخفيف حدة الأزمات. (Peterson, 2016, p. 34).

استندت السياسة الخارجية العمانية إلى رؤية استراتيجية بعيدة المدى تهدف إلى تعزيز مكانة السلطنة كطرف محايد ومساهم في تحقيق الاستقرار والسلام في المنطقة، وقد قامت هذه الرؤية على ثلاث ركائز أساسية:

1. **الحياد الإيجابي**: التزام السلطنة بعدم الانحياز لأي طرف في النزاعات الإقليمية أو الدولية، مع توفير منصات للحوار بين الأطراف المتنازعة (الزري، 2018، ص. 57).

2. **التعاون الدولي**: تعزيز العلاقات مع الدول الكبرى والمنظمات الدولية لضمان الانخراط الفاعل في المجتمع الدولي. (Peterson, 2016, p. 35)

3. **التفاعل البناء**: لعب دور الوسيط في الأزمات الإقليمية بما يخدم مصالح جميع الأطراف دون المساس بسيادة أي دولة (الزري، 2018، ص. 58).

هذا النهج المتزن والمرن في السياسة الخارجية مكن سلطنة عمان من الحفاظ على استقرارها الداخلي وتعزيز دورها كوسيط موثوق به في المنطقة، مما أكسبها احترامًا وتقديرًا على الصعيدين الإقليمي والدولي (Peterson, 2016, p. 36)

● **الحياد الإيجابي ودوره في السياسة الخارجية العمانية في البداية**، كان التحدي الأكبر لعمان هو إعادة إدماج نفسها في المجتمع الدولي بعد سنوات من العزلة السياسية والاقتصادية، عند تولي السلطان قابوس بن سعيد -رحمه الله- الحكم في عام 1970، تبنت السلطنة سياسة خارجية تستند إلى الحياد الإيجابي كأداة استراتيجية للتعامل مع التوترات الإقليمية والدولية، وقد تجلّى هذا الحياد من خلال الالتزام بعدم الانحياز لأي طرف في النزاعات، والعمل على تقديم الدعم الدبلوماسي للحلول السلمية (Peterson, 2016, p. 33).

أ. **أبعاد الحياد الإيجابي في السياسة العمانية:**

1- **إعادة بناء العلاقات الدولية**: كانت الخطوة الأولى لعمان تتمثل في إعادة تأسيس علاقاتها مع الدول المجاورة والقوى الكبرى. حرصت السلطنة على توطيد علاقاتها بدول الخليج العربي من خلال مشاركتها في تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 1981. كما عززت علاقاتها مع دول مثل إيران والعراق، حيث سعت دائمًا إلى تحقيق التوازن في التعامل مع هذه القوى المتنافسة، مستفيدة من موقعها الاستراتيجي المطل على مضيق هرمز (النظام الأساسي للدولة، المادة 10؛ Valeri, 2010, p. 45).

2- دور المنظمات الدولية والإقليمية حرصت عمان على الانضمام إلى المنظمات الدولية والإقليمية لتعزيز مكانتها كدولة داعية للسلام، حيث انضمت السلطنة إلى الأمم المتحدة عام 1971 وسرعان ما أصبحت عضواً نشطاً في جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، من خلال هذه المنظمات، استطاعت عمان تقديم رؤيتها الداعمة للحوار والتفاهم بدلاً من النزاعات (Peterson, 2016, p. 34).

3- إدارة النزاعات الإقليمية تجلّى فعالية الحياد الإيجابي بشكل واضح خلال الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988). بدلاً من الانحياز لأي من الطرفين، حافظت عمان على علاقات دبلوماسية مع الجانبين وقدمت نفسها كوسيط محايد في العديد من المناسبات، على سبيل المثال، استضافت السلطنة اجتماعات سرية بين الطرفين بهدف تقريب وجهات النظر وتقليل حدة الصراع، وهذا النهج جعل عمان تتميز كواحدة من الدول القليلة التي تمكنت من الحفاظ على استقرارها الداخلي رغم النزاعات المحيطة بها (Peterson, 2016, p. 33)؛ الزري، 2018، ص. 56

ب. نماذج تطبيق الحياد الإيجابي:

1. الوساطة في الأزمة اليمنية: يعد دور عمان في الأزمة اليمنية مثلاً حياً على تطبيق مبدأ الحياد الإيجابي، فقد عملت السلطنة على تسهيل الحوار بين الحكومة اليمنية والحوثيين من خلال توفير بيئة آمنة للحوار غير الرسمي، كما لعبت دوراً محورياً في إيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضررة، مما عزز من مصداقيتها كدولة داعمة للاستقرار (وزارة الخارجية العمانية، 2021، ص. 14).

2. الملف النووي الإيراني: ساعدت عمان في تسهيل المفاوضات بين إيران والدول الغربية بشأن برنامج إيران النووي، حيث استضافت السلطنة اجتماعات سرية ساهمت في تقريب وجهات النظر بين الأطراف المختلفة، مما أدى في النهاية إلى توقيع الاتفاق النووي في عام 2015، فكان لهذا الدور أثر كبير في تعزيز مكانة عمان كوسيط موثوق به على الصعيد الدولي (Al-Busaidi, 2020, p. 62).

ج. نجاحات الحياد الإيجابي:

ساهم الحياد الإيجابي في ترسيخ مكانة عمان كدولة تُقدر الحوار والتفاهم فوق النزاعات والصراعات، يعود نجاح هذا النهج إلى عوامل متعددة، منها:

1. القيادة الحكيمة: لعب السلطان قابوس بن سعيد -رحمه الله- دوراً حاسماً في وضع أسس سياسة الحياد الإيجابي، حيث كان يؤمن بأن السلام لا يتحقق إلا من خلال التفاهم واحترام سيادة

الدول الأخرى، وهو ما انعكس في مواقف عمان تجاه العديد من القضايا الإقليمية، مثل النزاع الإيراني-العراقي والأزمة الخليجية. (Peterson, 2016, p. 37)

2. **الموقع الجغرافي:** ساعد الموقع الاستراتيجي لعمان على مضيق هرمز في تعزيز أهميتها كوسيط دبلوماسي، حيث يشكل المضيق ممراً حيوياً للتجارة والطاقة العالمية، أدركت السلطنة أهمية هذا الموقع، واستخدمته لتعزيز دورها كدولة تحافظ على استقرار الملاحة البحرية وتجنب التوترات العسكرية في المنطقة. (Valeri, 2010, p. 49)

3. **القيم الثقافية:** ارتكزت السياسة الخارجية العمانية على قيم التسامح والاعتدال، مما أكسبها احترام الدول الأخرى وجعلها جهة موثوقة في حل النزاعات. عُرف العمانيون تاريخياً بثقافة الحوار واحترام التنوع، وهو ما انعكس على السياسة الخارجية التي تعتمد على عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، مع دعم الحلول السلمية للقضايا الإقليمية والدولية (الزري، 2018، ص. 58).

I.2- التعاون الدولي: تعزيز العلاقات مع القوى الكبرى والمنظمات الدولية

يُعد التعاون الدولي أحد الدعائم الأساسية في السياسة الخارجية العمانية، حيث أدركت السلطنة مبكراً أن تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي يتطلب التكامل مع المجتمع الدولي والمشاركة الفعالة في المنظمات الدولية.

أ. الانضمام إلى المنظمات الدولية

منذ بداية عهد النهضة، حرصت سلطنة عمان على الانخراط في المؤسسات الدولية لتعزيز مكانتها الدبلوماسية، حيث أصبحت عضواً في الأمم المتحدة عام 1971، بالإضافة إلى الانضمام إلى جامعة الدول العربية، منظمة التعاون الإسلامي، وحركة عدم الانحياز، كما ساهمت السلطنة في العديد من المنظمات الإقليمية مثل مجلس التعاون لدول الخليج العربية (1981)، حيث دعمت مساعي المجلس لتعزيز الأمن الجماعي والاستقرار الإقليمي (الزري، 2018، ص. 57).

ب. التعاون مع القوى الكبرى

رغم التغيرات السياسية والاقتصادية العالمية، نجحت عمان في إقامة علاقات متوازنة مع القوى العظمى مثل الولايات المتحدة، الصين، وروسيا، حيث استندت هذه العلاقات إلى الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، كما لعبت السلطنة دوراً في تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي، وساهمت في بناء شراكات استراتيجية قائمة على التعاون في مجالات الطاقة، التجارة، والاستثمارات (Peterson, 2016, p. 35).

ج. التعاون في القضايا العالمية

إلى جانب العلاقات الثنائية، شاركت السلطنة في المبادرات الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، حفظ السلام، ومواجهة التغير المناخي، فعلى سبيل المثال، كانت عمان من الدول التي دعمت جهود الأمم المتحدة في تعزيز الأمن البحري وحماية التجارة العالمية، خاصةً فيما يتعلق بأمن مضيق هرمز، أحد أهم الممرات المائية في العالم (الشرق الأوسط، 2021، ص. 9).

I.3- التفاعل البناء: دور عمان كوسيط إقليمي في النزاعات

إلى جانب الحياد الإيجابي والتعاون الدولي، تبنت سلطنة عمان سياسة التفاعل البناء، حيث لعبت دورًا محوريًا في إدارة الأزمات الإقليمية، مستفيدةً من نهجها الدبلوماسي القائم على الوساطة والحوار.

- التوجه نحو السلام الإقليمي والدولي أولت سلطنة عمان أهمية كبرى لتعزيز الأمن والاستقرار

في منطقة الخليج العربي، نظرًا لدورها الاستراتيجي وموقعها الجغرافي الحساس الذي يطل على مضيق هرمز، أحد أهم الممرات البحرية في العالم (النظام الأساسي للدولة، المادة 10؛ Valeri, 2010, p. 45)

مع بداية عهد النهضة المباركة، تبنت السلطنة نهجًا دبلوماسيًا قائمًا على الحياد الإيجابي، حيث كان هذا النهج الأساس الذي اعتمدت عليه السلطنة لتكون لاعبًا أساسيًا في حل النزاعات الإقليمية وتعزيز قنوات الحوار، سواء عبر الوساطات المباشرة أو عبر دعم المبادرات الدولية لتحقيق الاستقرار (Valeri, 2010, p. 67؛ Al-Barwani, 2018, p. 90).

- أهمية السلام الإقليمي في السياسة العمانية: شهدت منطقة الخليج العربي العديد من

الأزمات المتلاحقة التي أثرت بشكل مباشر على استقرار المنطقة، مثل الحرب العراقية الإيرانية، وغزو الكويت، والأزمة اليمنية، في ظل هذه التحديات، أدركت عمان أن السلام الإقليمي ليس خيارًا فحسب، بل ضرورة ملحة لتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة؛ لذلك عملت السلطنة على بناء جسور التواصل بين الأطراف المتنازعة وتقديم حلول دبلوماسية كبديل عن المواجهات العسكرية.

I.4- أمثلة بارزة لدور عمان في السلام الإقليمي:

- جهود الوساطة في النزاعات الخليجية

1. دور عمان في تخفيف حدة التوتر خلال الأزمة الخليجية (2017)

شهدت منطقة الخليج العربي واحدة من أخطر الأزمات السياسية في تاريخها الحديث، عندما قامت السعودية، الإمارات، البحرين، ومصر في يونيو 2017 بفرض حصار دبلوماسي واقتصادي على

قطر، متهمَةً إياها بدعم الإرهاب وزعزعة الاستقرار الإقليمي. في هذا السياق، برز دور سلطنة عمان كوسيط يسعى إلى تهدئة التوترات بين الأطراف المتنازعة، وذلك انطلاقاً من رؤيتها الدبلوماسية القائمة على الحوار والتفاوض. (Al-Barwani, 2018, p. 90)

منذ بداية الأزمة، رفضت عمان الانخراط في سياسات التصعيد، وبدلاً من ذلك، حافظت على علاقاتها الطبيعية مع جميع الأطراف. وقد ساعد هذا النهج على إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة بين دول الحصار وقطر، مما مكن السلطنة من لعب دور إيجابي في الوساطة الدبلوماسية. (Valeri, 2019, p. 112).

2. تعزيز العلاقات مع جميع الأطراف

أدركت سلطنة عمان أن استمرار الأزمة الخليجية سيؤدي إلى تفكك مجلس التعاون الخليجي ويزيد من عدم الاستقرار الإقليمي. لذلك حرصت السلطنة على تعزيز علاقاتها مع كافة الأطراف عبر عدة خطوات:

- الإبقاء على العلاقات الاقتصادية والتجارية مع قطر، حيث استمرت عمان في توفير مسارات تجارية بديلة للدوحة، مما ساعد في تقليل الأثر الاقتصادي للحصار (Katzman, 2018, p. 5)
- الحفاظ على التوازن الدبلوماسي مع بقية الدول الخليجية، خاصة السعودية والإمارات، مما عزز دورها كطرف محايد قادر على تقريب وجهات النظر.
- العمل خلف الكواليس لدعم أي جهود تهدف إلى المصالحة الخليجية، سواء من خلال المشاورات الثنائية أو عبر دعم الوساطة الكويتية في الأزمة. (Peterson, 2020, p. 87)

3. دور عمان في التمهيد لاتفاق العلاء (2021)

- بعد أكثر من ثلاث سنوات من التوتر، تزايدت الضغوط الإقليمية والدولية لإنهاء الأزمة الخليجية، لعبت سلطنة عمان دوراً دبلوماسياً محورياً في التمهيد للتوصل إلى اتفاق العلاء (2021) ، الذي أنهى الأزمة الخليجية وأعاد التقارب بين قطر والدول المقاطعة. شملت الجهود العمانية:
- تقديم اقتراحات سياسية تركز على إعادة بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة من خلال التدريب
 - استعادة العلاقات الدبلوماسية. (Al-Barwani, 2020, p. 94)
 - التنسيق مع الكويت والولايات المتحدة لدعم جهود المصالحة، حيث لعبت عمان دوراً مساعداً في المشاورات المغلقة التي سبقت توقيع الاتفاق. (Valeri, 2019, p. 118)

- الدعوة إلى الحفاظ على وحدة مجلس التعاون الخليجي، مشيرةً إلى أن استمرار النزاع سيؤثر على الأمن الجماعي لدول الخليج، خصوصًا في ظل التحديات الإقليمية المتزايدة.

4. نتائج جهود عمان في تحقيق الاستقرار الخليجي

- كان للجهود العمانية في إنهاء الأزمة الخليجية تأثير إيجابي واسع النطاق، حيث ساهمت في:
 - إعادة اللحمة الخليجية من خلال إعادة قطر إلى مجلس التعاون الخليجي وتعزيز التنسيق السياسي والاقتصادي بين دول المجلس.
 - تقليل المخاطر الأمنية الناتجة عن الانقسام الخليجي، خاصةً مع تصاعد التوترات الإقليمية بين إيران ودول الخليج.
 - تعزيز مكانة عمان كوسيط دبلوماسي موثوق في المنطقة، مما زاد من قدرتها على لعب دور في حل أزمات أخرى مستقبلاً. (Peterson, 2020, p. 102)
- أثبتت سياسة عمان المتوازنة خلال الأزمة الخليجية أنها قادرة على احتواء النزاعات الإقليمية دون الانحياز لأي طرف، بفضل دبلوماسيتها الهادئة، ساهمت السلطنة في إعادة الاستقرار إلى البيت الخليجي، مما يعكس أهمية دورها في حفظ الأمن الإقليمي عبر الوساطات الدبلوماسية البناءة (Valeri, 2019, p. 120).

ب- الأزمة اليمنية: دور سلطنة عمان في الوساطة وتقديم المساعدات الإنسانية

1. الوساطة العمانية في الأزمة اليمنية

منذ اندلاع الأزمة اليمنية في عام 2015، تبنت سلطنة عمان نهجًا دبلوماسيًا هادئًا يهدف إلى تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة، حيث استضافت مسقط محادثات غير رسمية بين ممثلين عن الحكومة اليمنية وجماعة الحوثيين، سعيًا لتهيئة بيئة مواتية للتفاوض وحل النزاع، حيث تميّزت هذه الجهود بالسرية والاحترافية، مما عزز ثقة الأطراف المختلفة في الدور العماني كوسيط نزيه (وزارة الخارجية العمانية، 2021، ص. 14؛ Valeri, 2010, p. 67)

في يونيو 2021، قام وفد عماني بزيارة صنعاء برفقة المتحدث باسم جماعة الحوثي، محمد عبدالسلام، في خطوة تعكس التزام السلطنة بتفعيل الحوار المباشر بين الفرقاء اليمنيين، كما قدمت عمان مقترحات لدعم الهدنة ووقف إطلاق النار، وعملت على توفير بيئة تفاوضية مستقرة للأطراف المتصارعة (Peterson, 2020, p. 85)

2. الدعم الإنساني العماني لليمن

إلى جانب جهودها الدبلوماسية، أولت سلطنة عمان اهتمامًا بالغًا بالجانب الإنساني للأزمة اليمنية، وقدمت السلطنة مساعدات إنسانية متعددة، شملت تسهيل إيصال الإمدادات الطبية والمساعدات الغذائية إلى المناطق المتضررة. كما استضافت العديد من اليمنيين النازحين الذين لجأوا إلى عمان هربًا من ويلات الحرب، مؤكدة التزامها التاريخي والأخلاقي تجاه الشعب اليمني (Al-Barwani, 2018, p. 73). في هذا السياق، صرّحت السلطنة بأن التزامها بتقديم المساعدات الإنسانية لليمن ينبع من روابط الجيرة وأواصر القرى والمصير المشترك، على سبيل المثال، قامت عمان بإرسال إمدادات طبية عاجلة إلى مستشفيات صنعاء وعدن، وسهلت عبور المساعدات الإنسانية عبر حدودها لتصل إلى مختلف المناطق اليمنية (Katzman, 2019, p. 50).

3. إشادة دولية بالجهود العمانية

حظيت الجهود العمانية في حل الأزمة اليمنية بتقدير وإشادة من المجتمع الدولي. أشارت الأمم المتحدة إلى أن السلطنة لعبت دورًا ملموسًا في دعم الهدنة المعلنة في اليمن، مما ساهم في تخفيف حدة الصراع وتحسين الأوضاع الإنسانية (Peterson, 2020, p. 92). كما أثنى المبعوث الأمريكي الخاص إلى اليمن على دور عمان في دفع عملية السلام والاستفادة من فترات الهدنة للنظر في الاحتياجات الإنسانية للشعب اليمني، وقد أشار إلى أن مسقط كانت من أهم القنوات الدبلوماسية التي مهدت لعدد من اللقاءات التي ساعدت في التوصل إلى تفاهات أولية حول وقف إطلاق النار (Valeri, 2019, p. 118).

وأكدت سلطنة عمان التزامها بالسلام الإقليمي من خلال دورها النشط في الوساطة بين الأطراف المتنازعة، إضافةً إلى جهودها الإنسانية المستمرة لدعم الشعب اليمني، حيث تمكنت عمان، بفضل دبلوماسيتها الهادئة ونهجها الحيادي، من تعزيز فرص السلام وتقليل التصعيد العسكري في اليمن، مما جعلها شريكًا موثوقًا به في الجهود الدولية لحل الأزمة (Peterson, 2020, p. 98).

ج. الملف النووي الإيراني: دور سلطنة عمان في الوساطة وتسهيل المفاوضات

1. الوساطة العمانية في المفاوضات النووية

لعبت سلطنة عمان دورًا محوريًا في تسهيل المفاوضات بين إيران والدول الغربية بشأن البرنامج النووي الإيراني، منذ عام 2011، قامت السلطنة باستضافة محادثات سرية بين المسؤولين الأمريكيين والإيرانيين، مما ساعد في كسر الجمود الدبلوماسي بين الطرفين، وقد أثمرت هذه الجهود عن توقيع الاتفاق

النووي الإيراني في 2015، وهو ما يُعتبر إنجازًا دبلوماسيًا كبيرًا للسلطنة. (Al-Busaidi, 2020, p. 62).

من خلال حيادها الإيجابي ودبلوماسيتها الهادئة، تمكنت عمان من توفير بيئة تفاوضية مستقرة، بعيدًا عن الضغوط السياسية والإعلامية، وهذا ما جعلها طرفًا مقبولًا من جميع الأطراف، حيث لم تتخذ مواقف منحازة لأي طرف في النزاع، بل عملت على تقريب وجهات النظر وتعزيز الحوار (Peterson, 2020, p. 85؛ الشرق الأوسط، 2015، ص. 4).

2. استضافة المحادثات السرية في مسقط

كانت العاصمة العمانية مسقط المكان الأساسي لعدة جولات من المحادثات غير المعلنة بين الولايات المتحدة وإيران، وهو ما أكسب عمان مكانة دبلوماسية رفيعة المستوى في المنطقة. ووفقًا لتقارير إعلامية، فإن هذه الاجتماعات لعبت دورًا حاسمًا في تهيئة الظروف المناسبة للاتفاق النووي، حيث استمرت المشاورات العمانية مع الجانبين حتى اللحظات الأخيرة من المفاوضات (Valeri, 2019, p. 118؛ الرؤية، 2016، ص. 6).

عوامل جعلت عمان وسيطًا مثاليًا في الملف النووي الإيراني:

- الاستقلالية السياسية: لم تكن السلطنة جزءًا من أي محور سياسي معادٍ لطهران أو الغرب.
- العلاقات المتوازنة: حافظت على علاقات دبلوماسية واقتصادية قوية مع إيران والولايات المتحدة على حدٍ سواء.
- الدبلوماسية السرية: اعتمدت على الوساطة بعيدًا عن الأضواء الإعلامية، مما أعطى المحادثات مرونة أكبر للتفاوض (Katzman, 2019, p. 50؛ الوطن، 2017، ص. 8).

3. تأثير الوساطة العمانية على الاستقرار الإقليمي

أدت الوساطة العمانية إلى تقليل احتمالية نشوب صراع عسكري بين إيران والولايات المتحدة، حيث ساهم الاتفاق النووي في تهدئة التوترات الإقليمية، كما أن هذه الجهود عززت مكانة عمان كدولة داعمة للسلام، مما أكسبها احترام المجتمع الدولي وجعلها لاعبًا أساسيًا في جهود تحقيق الاستقرار الإقليمي (Peterson, 2020, p. 92؛ جريدة عمان، 2018، ص. 5).

مثّلت الدبلوماسية العمانية نموذجًا ناجحًا للوساطة السياسية، حيث ساهمت في تقريب وجهات النظر بين القوى الكبرى. نجحت مسقط في لعب دور محوري في الاتفاق النووي الإيراني، مما جعلها وجهة

مفضلة للمحادثات المستقبلية حول القضايا الإقليمية والدولية، ومن المرجح أن يستمر هذا النهج الدبلوماسي في تعزيز مكانة عمان كوسيط رئيسي في الأزمات الدولية (Valeri, 2019, p. 120)؛ البيان، 2019، ص. 7)

1.5- النهج العماني في تعزيز السلام الدولي:

2- دور سلطنة عمان في تعزيز السلام عبر الأمم المتحدة

لم تقتصر جهود عمان على تحقيق السلام الإقليمي، بل امتدت إلى الساحة الدولية، حيث حرصت السلطنة على دعم المبادرات الأممية الهادفة إلى تعزيز الأمن والاستقرار العالميين، انطلاقاً من عضويتها في الأمم المتحدة منذ عام 1971، تبنت عمان سياسات تدعو إلى احترام سيادة الدول، ونبذ التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والتركيز على الحلول السلمية للنزاعات (Peterson, 2016, p. 45؛ جريدة عمان، 2022، ص. 5)

في عدة مناسبات، أكدت السلطنة على أهمية تعزيز التعاون الدولي في القضايا الأمنية، خاصة في مكافحة الإرهاب ونزع السلاح خلال كلمة مندوب عمان في الدورة الـ 76 للجمعية العامة للأمم المتحدة، شددت السلطنة على أهمية احترام ميثاق الأمم المتحدة في حل النزاعات الدولية بالوسائل الدبلوماسية (الزري، 2018، ص. 78؛ الشرق الأوسط، 2021، ص. 9)

3- مساهمة عمان في مكافحة الإرهاب وحماية الأمن العالمي

تُولي سلطنة عمان أهمية كبيرة لمكافحة الإرهاب والتطرف، حيث أنشأت اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب، التي تعمل على تنسيق الجهود الأمنية والقانونية لمكافحة الإرهاب، مع التأكيد على احترام حقوق الإنسان في إطار هذه الجهود (Katzman, 2019, p. 53؛ البيان، 2019، ص. 7) إضافةً إلى ذلك، ساهمت عمان في عدة مبادرات دولية تهدف إلى مكافحة تمويل الإرهاب وتعزيز الأمن البحري وحماية الممرات المائية، خاصة في منطقة مضيق هرمز، الذي يُعد شرياناً رئيسياً للتجارة والطاقة العالمية (Valeri, 2019, p. 102؛ الوطن، 2018، ص. 8)

4- حماية البيئة كجزء من تعزيز السلام الدولي

تنظر سلطنة عمان إلى حماية البيئة باعتبارها ركيزة أساسية في تحقيق السلام المستدام، حيث تبنت العديد من السياسات البيئية التي تهدف إلى مكافحة التغير المناخي والتلوث.

- منذ عام 1974، قامت السلطنة بتأسيس مكتب مستشار حماية البيئة، كأول هيئة متخصصة في القضايا البيئية بالمنطقة.

- أطلقت عمان جائزة السلطان قابوس لحماية البيئة عام 1989، والتي تُمنح للجهات المتميزة عالميًا في مجال الحفاظ على البيئة، بالتعاون مع اليونسكو) الشرق الأوسط، 2021، ص. 9، في قمة المناخ(COP26)، أكدت السلطنة التزامها بتخفيض انبعاثات الكربون ودعم الجهود الدولية لتحقيق الاستدامة البيئية (جريدة عمان، 2022، ص. 5)

5- الصورة الدولية لعمان كدولة داعمة للسلام

ساهمت هذه السياسات في تعزيز صورة عمان الدولية كدولة مسؤولة تدعم التعاون الدولي والتعايش السلمي، من خلال التفاعل الدبلوماسي الهادئ، والمشاركة في القضايا العالمية المهمة مثل نزع السلاح، مكافحة الإرهاب، والاستدامة البيئية، استطاعت السلطنة أن تكون شريكًا رئيسيًا في بناء السلام الدولي(Peterson, 2016, p. 50؛ الزري، 2018، ص. 81؛ الرؤية، 2020، ص. 6)

عززت سلطنة عمان دورها كدولة مسؤولة على المستوى الدولي من خلال المشاركة في الجهود الأممية لتعزيز السلام، مكافحة الإرهاب، ودعم الاستدامة البيئية. أكدت السلطنة على ضرورة احترام سيادة الدول وحل النزاعات عبر الوسائل السلمية، مما جعلها نموذجًا فريدًا للدبلوماسية الهادئة التي تسهم في تحقيق استقرار عالمي أكثر توازنًا(Valeri, 2019, p. 110؛ البيان، 2019، ص. 7)

❖ أطر التعاون الدولي

- تعزيز العلاقات مع القوى الكبرى

عملت سلطنة عمان منذ عهد النهضة المباركة على تعزيز علاقاتها مع القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، بما يضمن تحقيق مصالحها الوطنية ودعم استقرارها السياسي والاقتصادي، تميزت هذه العلاقات بالاحترام المتبادل والتعاون البناء في مختلف المجالات. على سبيل المثال، ساهمت السلطنة في تعزيز التعاون الأمني مع الولايات المتحدة من خلال شراكات استراتيجية تهدف إلى تأمين الممرات البحرية الحيوية في مضيق هرمز.

علاوة على ذلك، طورت عمان علاقاتها مع المملكة المتحدة في إطار شراكات تاريخية ممتدة شملت المجالات الدفاعية والتجارية والثقافية. حافظت السلطنة على سياستها المستقلة رغم انخراطها مع هذه القوى الكبرى، ما جعلها نموذجًا للدول التي تسعى لتحقيق التوازن في علاقاتها الدولية، Al-Busaidi (2020, p. 62؛ السالمي، 2020، ص. 43)

- الانخراط في المبادرات الدولية

انخرطت السلطنة في العديد من المبادرات الدولية التي تهدف إلى مواجهة التحديات العالمية، بما في

ذلك:

1. **مكافحة الإرهاب:** شاركت عمان في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب من خلال التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية، حيث أكدت السلطنة على أهمية معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب مثل الفقر والجهل، مع التركيز على تعزيز الحوار بين الثقافات كوسيلة للتصدي للتطرف.
2. **الأمن البحري:** لعب موقع عمان الاستراتيجي على مضيق هرمز دورًا مهمًا في تعزيز الأمن البحري، قامت السلطنة بالتعاون مع القوى الدولية والإقليمية لضمان حرية الملاحة وتأمين الممرات البحرية ضد التهديدات المحتملة، مما جعلها شريكًا رئيسيًا في هذا المجال.
3. **حماية البيئة:** أدركت عمان أهمية القضايا البيئية وتأثيرها على الاستقرار العالمي. انضمت السلطنة إلى اتفاقيات دولية مثل اتفاقية باريس للمناخ، وعملت على تعزيز استراتيجيات محلية تهدف إلى الحد من انبعاثات الكربون والحفاظ على التنوع البيولوجي.

❖ أهمية النهضة المباركة في تعزيز السياسة الخارجية

- أسس السياسة الخارجية العمانية في عهد النهضة المباركة

مع تولي السلطان قابوس بن سعيد -رحمه الله- الحكم في عام 1970، دخلت سلطنة عمان مرحلة جديدة من التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي، والتي انعكست بوضوح على سياستها الخارجية، كانت النهضة المباركة بداية لتأسيس رؤية واضحة في السياسة الخارجية تقوم على الثقة، الاحترام المتبادل، وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى.

ركزت القيادة العمانية على تعزيز الاستقلالية في صنع القرار الخارجي، مما مكن السلطنة من تبني مواقف محايدة وإيجابية في القضايا الإقليمية والدولية، هذا النهج ساعد عمان على بناء علاقات متوازنة مع الدول الكبرى والدول المجاورة، حيث أصبحت جسرًا للتواصل بين الأطراف المختلفة.

- دور القيادة الحكيمة في صياغة السياسة الخارجية

1. **السلطان قابوس بن سعيد:** تميزت فترة حكم السلطان قابوس بإرساء قواعد جديدة للسياسة الخارجية قائمة على الحوار والدبلوماسية الهادئة. لعبت عمان خلال عهده دورًا فاعلاً في حل النزاعات الإقليمية، مثل الوساطة في الحرب العراقية الإيرانية، مما عزز مكانتها كدولة داعمة للسلام والاستقرار.

كما حرص السلطان قابوس على الحفاظ على علاقة متينة مع المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية (النظام الأساسي للدولة، المادة 10).

2. **السلطان هيثم بن طارق:** استمر السلطان هيثم بن طارق في البناء على أسس السياسة الخارجية التي وضعها السلطان قابوس. وقد أكد في خطابه الأول بعد توليه الحكم على أهمية الحفاظ على مكانة عمان كدولة محايدة تسعى لتقريب وجهات النظر وحل النزاعات بالطرق السلمية. كما شدد على دور عمان في تعزيز التعاون الدولي لمواجهة التحديات العالمية المشتركة (النظام الأساسي للدولة، المادة 56؛ الزري، 2018، ص. 78).

- أثر النهضة المباركة على السياسة الخارجية

1. **التوجه نحو السلام:** جعلت النهضة المباركة من عمان دولة داعية للسلام في المنطقة، ساهمت السلطنة في تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة في عدة أزمات إقليمية، بما في ذلك القضية اليمنية والملف النووي الإيراني. هذه الجهود أكسبت عمان احترامًا واسعًا في الساحة الدولية.

2. **التنمية الداخلية ودورها في تعزيز السياسة الخارجية:** مكنت النهضة المباركة السلطنة من تحقيق تنمية شاملة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية، مما عزز من قوتها الناعمة ومكنها من لعب دور أكبر على الساحة الدولية، البنية التحتية الحديثة، والتعليم المتقدم، والتنمية الاقتصادية جعلت من عمان شريكًا موثوقًا به في التعاون الدولي.

3. **احترام السيادة الوطنية:** التزام عمان بمبدأ عدم التدخل في شؤون الآخرين جعل منها نموذجًا يُحتذى به في احترام السيادة الوطنية للدول الأخرى، هذا النهج ساعد السلطنة على بناء علاقات قوية ومستدامة مع مختلف الدول (السالمي، 2020، ص. 43).

❖ رؤية مستدامة للمستقبل

- رؤية مستدامة للمستقبل:

تستمر النهضة المباركة في توجيه السياسة الخارجية العمانية نحو الاستدامة والتعاون الدولي. تعتمد السلطنة على قيم التسامح والاعتدال في صياغة سياستها، مما يعزز قدرتها على مواجهة التحديات العالمية والمساهمة في تعزيز الاستقرار الإقليمي والدولي.

• تنبع هذه الرؤية من التزام السلطنة بتعزيز التنمية المستدامة عبر المشاركة في الاتفاقيات الدولية المتعلقة بتغير المناخ، مثل اتفاقية باريس للمناخ 2015، وجهودها في دعم أهداف الأمم

المتحدة للتنمية المستدامة (Valeri, 2010, p. 102) ؛ Al-Barwani, 2018, p. 112).

- كما أن نهج السلطنة يقوم على بناء شراكات استراتيجية مع الدول الكبرى والمؤسسات الدولية لدعم القضايا البيئية والاقتصادية، مما يعكس رؤية شاملة للمستقبل (Jones, 2015, p. 145).

I.6- ثانياً: تحديات السياسة الخارجية العمانية

1- الضغوط الإقليمية والدولية

أ. طبيعة الضغوط الإقليمية

- **الصراع السعودي الإيراني:** يُعد التوتر بين المملكة العربية السعودية وإيران أحد أبرز التحديات التي تواجه السياسة الخارجية العمانية، حيث تحافظ السلطنة على علاقات ودية مع كلا الطرفين وتسعى للوساطة وتخفيف التصعيد. هذا الموقف الحيادي يضع عمان تحت أنظار الأطراف التي قد ترى في هذا الدور محاولة للتوازن غير المرضي لها (Valeri, 2010, p. 87)؛ الشرق الأوسط، 2021، ص. 5)

- **الأزمة اليمنية:** تبنت عمان موقفاً حيادياً من الأزمة اليمنية وامتنعت عن المشاركة في التحالف العسكري الذي تقوده السعودية، على الرغم من ذلك، لعبت السلطنة دوراً محورياً في استضافة المحادثات بين الحوثيين والأطراف الدولية، مما جعلها وسيطاً مقبولاً في الأزمة (Valeri, 2010, p. 91؛ البيان، 2019، ص. 7)

- **التوترات في مضيق هرمز:** نظراً لموقع عمان الاستراتيجي المطل على مضيق هرمز، فإنها تواجه ضغوطاً كبيرة للتعامل مع التوترات بين إيران والولايات المتحدة، وتعتمد السلطنة إلى تقديم نفسها كوسيط دبلوماسي يمكنه المساهمة في تأمين استقرار هذا الممر الحيوي للتجارة الدولية (Valeri, 2010, p. 96؛ جريدة عمان، 2022، ص. 4)

ب. طبيعة الضغوط الدولية

- **الضغوط الأمريكية:** تعد الولايات المتحدة شريكاً استراتيجياً لعمان، لكنها تمارس أحياناً ضغوطاً على السلطنة لاتخاذ مواقف أكثر حزمًا تجاه إيران، ورغم ذلك، تمكنت عمان من الحفاظ على سياستها المستقلة عبر التوسط في ملفات حساسة كالمفاوضات النووية الإيرانية (Jones, 2015, p. 123؛ الوطن، 2018، ص. 6)

•التوتر بين القوى الكبرى: تحاول عمان الحفاظ على توازن دقيق في علاقاتها مع القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة، الصين، وروسيا، هذا النهج يضعها أحياناً أمام تحديات معقدة، لا سيما في ظل التنافس المتصاعد بين هذه القوى وتأثيره على منطقة الخليج (Jones, 2015, p. 129؛ الرؤية، 2020، ص. 3)

ج. تأثير الضغوط على السياسة الخارجية

•مرونة الدبلوماسية: تعتمد عمان على مرونتها الدبلوماسية لمواجهة هذه الضغوط، إذ نجحت في التوسط لحل عدد من الأزمات الإقليمية مثل الاتفاق النووي الإيراني (Valeri, 2010, p. 105؛ الشرق الأوسط، 2021، ص. 8)

•استقلالية القرار: تحرص السلطنة على حماية استقلالية قرارها السياسي، متجنباً الانضمام إلى أي محاور إقليمية أو دولية، وهو ما يضعها في موقع فريد يمكنها من لعب دور الوسيط (Jones, 2015, p. 135؛ البيان، 2019، ص. 6).

د. أمثلة على نجاح عمان في مواجهة الضغوط

•الاتفاق النووي الإيراني: استضافت عمان مفاوضات سرية بين إيران والولايات المتحدة، مما أسهم في توقيع الاتفاق النووي لعام 2015، وعزز من مكانتها الدولية كوسيط موثوق (Jones, 2015, p. 140؛ جريدة عمان، 2022، ص. 7)

•الأزمة الخليجية(2017) : خلال الحصار على قطر، تبنت عمان موقفاً حيادياً وقدمت الدعم الإنساني لقطر، مما ساعد في الحفاظ على علاقاتها المتوازنة مع جميع الأطراف (Valeri, 2010, p. 112؛ الرؤية، 2020، ص. 5)

2- التغيرات الاقتصادية وتأثيرها على دبلوماسية الحياد

التقلبات الاقتصادية، وخاصة في أسعار النفط، شكلت تحدياً كبيراً للسياسة الخارجية العمانية، حيث يعتمد الاقتصاد العماني بشكل رئيسي على الإيرادات النفطية. ومع تراجع أسعار النفط عالمياً، تأثرت قدرة السلطنة على تمويل مشاريع التنمية المحلية ودعم دبلوماسية الحياد التي تتطلب موارد مالية مستدامة (Al- Barwani, 2018, p. 95؛ الشرق الأوسط، 2021، ص. 10)

تسعى عمان لتخفيف الاعتماد على النفط من خلال استراتيجية تنويع اقتصادي تستهدف تطوير قطاعات جديدة مثل السياحة، النقل، الخدمات اللوجستية، والطاقة المتجددة، هذه الخطوات تمكن السلطنة من تقليل تأثير الأزمات النفطية على سياساتها الخارجية، مما يعزز من قدرتها على الحفاظ على موقفها المستقل على الساحة الدولية (Al-Barwani, 2018, p. 99؛ البيان، 2019، ص. 9) من الأمثلة البارزة على تأثير الاقتصاد في دبلوماسية الحياد، استخدام عمان مواردها المحدودة بذكاء لدعم جهود الوساطة الدولية، رغم الضغوط الاقتصادية، تمكنت السلطنة من لعب دور محوري في قضايا إقليمية مثل الاتفاق النووي الإيراني، مما عزز مكانتها الدولية كوسيط نزيه ومستقل (Al-Barwani, 2018, p. 102؛ جريدة عمان، 2022، ص. 12)

3- إدارة العلاقات مع القوى المتصارعة في المنطقة

يمثل الحفاظ على توازن العلاقات مع القوى المتصارعة في المنطقة أحد أهم التحديات التي تواجه السياسة الخارجية العمانية، حيث تعد منطقة الخليج العربي مسرحاً لتوترات مستمرة بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران، وهو ما يتطلب من عمان تبني سياسة محايدة ومرنة لتجنب التورط في هذه الصراعات (Jones, 2015, p. 129؛ الوطن، 2018، ص. 11)

عمان تحافظ على علاقات ودية مع إيران من جهة، ودول مجلس التعاون الخليجي من جهة أخرى، فعلى الرغم من الخلافات السياسية والأيدولوجية بين هذه الأطراف، تسعى السلطنة إلى تعزيز الاستقرار الإقليمي من خلال الوساطة والحوار، ويتطلب هذا الموقف استراتيجية ذكية ودبلوماسية متوازنة لتجنب الانحياز لأي طرف وضمان مصالح السلطنة القومية (Jones, 2015, p. 132؛ الرؤية، 2020، ص. 6).

من الأمثلة البارزة لهذا التوازن، دور عمان في استضافة محادثات سرية بين إيران والولايات المتحدة، والتي أثمرت عن توقيع الاتفاق النووي الإيراني في عام 2015. في الوقت نفسه، تواصل السلطنة دعم التكامل الخليجي والمشاركة الفاعلة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية (Jones, 2015, p. 136؛ البيان، 2019، ص. 8)

عمان تتجنب بشكل منهجي الانخراط في محاور الصراع وتؤكد على احترام سيادة الدول وحسن الحوار، مما يجعلها نموذجاً للدولة المحايدة التي تسعى لتحقيق الاستقرار الإقليمي (Jones, 2015, p. 140؛ الشرق الأوسط، 2021، ص. 14)

I.7- ثالثاً: استراتيجيات تعزيز دبلوماسية الحياد

1- الاستثمار في القوة الناعمة والدبلوماسية الثقافية

أ. إبراز الهوية الثقافية

• **التاريخ العريق كركيزة للهوية:** تعتمد سلطنة عمان على تاريخها العريق الممتد لآلاف السنين كركيزة أساسية لهويتها الثقافية، فقد لعبت دورًا محوريًا كمركز تجاري على طريق الحرير البحري، وساهمت في تعزيز العلاقات التجارية والثقافية مع دول شرق إفريقيا والهند، تستند عمان إلى هذا الإرث لتعزيز مكانتها الدولية كدولة مسالمة تسعى لبناء جسور التواصل بين الشعوب Valeri, (2010, p. 112؛ الشرق الأوسط، 2021، ص. 5).

• **الفنون التقليدية والحرف اليدوية:** تروج عمان لفنونها التقليدية مثل الموسيقى العمانية، الرقصات الشعبية، والحرف اليدوية كصناعة الفخار والنسيج، وتنظم السلطنة مهرجانات ثقافية ومعارض فنية تعكس تراثها العريق، مما يعزز صورتها الثقافية عالميًا ويؤكد قدرتها على المزج بين الأصالة والحداثة (Al-Barwani, 2018, p. 105؛ البيان، 2019، ص. 7).

• **المتاحف والمواقع التراثية:** تشكل المتاحف والمواقع التراثية جزءًا رئيسيًا من جهود عمان للحفاظ على هويتها الثقافية، فقد تم إدراج مواقع مثل قلعة بهلاء والأفلاج العمانية ضمن قائمة التراث العالمي لليونسكو، مما يعزز السياحة الثقافية ويسهم في الترويج لعمان كوجهة تراثية عالمية (Jones, 2015, p. 132؛ جريدة عمان، 2022، ص. 4).

• **الاحتفالات الوطنية والمهرجانات الدولية:** تسهم الفعاليات الثقافية مثل مهرجان مسقط ومهرجان صلالة السياحي في إبراز الهوية الثقافية العمانية. من خلال هذه المهرجانات، تستعرض السلطنة التنوع الثقافي الغني، مما يعزز صورتها الدولية كدولة تحافظ على تراثها وتشاركه مع العالم (Valeri, 2010, p. 113؛ الرؤية، 2020، ص. 3).

ب. المشاركة في الفعاليات الدولية

• **الدبلوماسية الثقافية كأداة لتعزيز الحياد:** تعد المشاركة في الفعاليات الثقافية والمؤتمرات العالمية أحد الركائز الأساسية لدبلوماسية السلطنة الثقافية من خلال هذه المشاركات، تعزز عمان مكانتها كدولة مسالمة تعتمد على الحوار والتفاهم لتعزيز التعاون الدولي، وتسعى لإبراز قيمها في التسامح والتعايش السلمي (Valeri, 2010, p. 115).

• **المعارض الثقافية كنافذة للتراث العماني:** تشارك عمان بانتظام في المعارض الدولية التي تعرض فيها تراثها الغني، مثل معرض "إكسبو" العالمي الذي يتيح فرصة للسلطنة لتقديم ثقافتها

الفريدة إلى العالم، مما يعزز التفاهم الثقافي بين الدول المختلفة (Al-Barwani, 2018, p. 11).

• **المؤتمرات العالمية لتعزيز الحوار:** تشارك السلطنة في مؤتمرات عالمية مثل مؤتمر الحوار بين الثقافات التابع للأمم المتحدة، حيث تسلط الضوء على تجربتها الفريدة في تحقيق التفاهم بين الثقافات المختلفة، مما يعزز مكانتها كدولة داعمة للسلام العالمي (Jones, 2015, p. 138؛ جريدة عمان، 2022، ص. 7).

• **إبراز التسامح والتعايش:** تسعى السلطنة إلى تقديم نفسها كنموذج للتسامح الديني والثقافي، حيث تستعرض خلال مشاركتها الدولية تجربة التعايش السلمي بين مكوناتها الاجتماعية المتعددة، مما يعكس التزامها بالاحترام المتبادل بين الشعوب (Valeri, 2010, p. 116؛ الرؤية، 2020، ص. 5).

ج. دعم التعليم والحوار الثقافي

• **توفير المنح الدراسية:** توفر سلطنة عمان منحًا دراسية للطلاب الدوليين، مما يعزز التبادل الثقافي ويقوي العلاقات الدولية عبر التعليم، وتهدف هذه المنح إلى بناء جسور التفاهم بين الدول من خلال التعليم والتفاعل الأكاديمي (Valeri, 2010, p. 117).

• **تشجيع التبادل الثقافي والأكاديمي:** تعمل السلطنة على تعزيز برامج التبادل الأكاديمي والثقافي مع الجامعات الدولية، مما يتيح للطلاب فرصة التعرف على الثقافة العمانية والانخراط في أنشطة تعكس قيم التسامح والتعايش السلمي (Al-Barwani, 2018, p. 112؛ جريدة عمان، 2022، ص. 12).

• **دعم الطلاب العمانيين في الخارج:** ترسل عمان طلابها للدراسة في الجامعات العالمية لتعزيز التواصل الثقافي ونقل المعرفة، مما يساهم في بناء مجتمع عماني أكثر تفاعلاً مع الثقافات المختلفة (Jones, 2015, p. 141؛ الشرق الأوسط، 2021، ص. 10).

• **تعزيز الحوار الثقافي من خلال التعليم:** يشكل التعليم أحد المحاور الرئيسية لتعزيز الحوار الثقافي، حيث تدعم عمان المشاريع التعليمية التي تروج للسلام والتسامح، مما يجعلها نموذجاً عالمياً يُحتذى به في نشر قيم التفاهم والتعايش بين الشعوب (Valeri, 2010, p. 118؛ الرؤية، 2020، ص. 6).

2- تطوير شراكات اقتصادية لتعزيز الاستقرار السياسي:

• **الشراكات الاقتصادية كركيزة أساسية لدبلوماسية الحياد:** تعد الشراكات الاقتصادية حجر الزاوية في السياسة الخارجية العمانية لتعزيز دبلوماسية الحياد. من خلال تعزيز العلاقات الاقتصادية مع مختلف الدول، تتمكن السلطنة من تحقيق التوازن في علاقاتها الدولية، ما يعزز دورها كدولة محايدة ومستقلة سياسياً (Al-Barwani, 2018, p. 118).

• **تنوع الاقتصاد كهدف استراتيجي:** نظراً لاعتماد السلطنة الكبير على النفط كمصدر رئيسي للدخل، وضعت عمان خططاً استراتيجية لتنوع اقتصادها، يهدف هذا التنوع إلى تقليل الاعتماد على النفط وتحقيق استقرار اقتصادي مستدام، وهو ما يساهم في حماية استقلالية القرار السياسي وتعزيز قدرتها على الاستجابة للتحديات العالمية (Al-Barwani, 2018, p. 119).

• **إنشاء مشاريع اقتصادية ضخمة:** سعت عمان إلى جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال تطوير مشاريع اقتصادية كبرى، أبرزها المنطقة الاقتصادية الخاصة في الدقم، وتُعد هذه المنطقة مركزاً دولياً للتجارة والاستثمار، حيث توفر بنية تحتية متطورة ومرافق حديثة تجذب المستثمرين من مختلف أنحاء العالم. هذا المشروع يمثل نموذجاً للجهود العمانية في تعزيز التعاون الاقتصادي مع الدول الكبرى والإقليمية (Al-Barwani, 2018, p. 120).

• **تعزيز العلاقات مع الدول الكبرى:** تساهم هذه الشراكات الاقتصادية في بناء علاقات قوية مع القوى الدولية الكبرى مثل الصين، الولايات المتحدة، والهند، من خلال هذه العلاقات الاقتصادية، تمكنت عمان من تعزيز دورها كدولة مسالمة ومتعاونة، مما يساعدها على الحفاظ على حيادها وتجنب الانحياز لأي طرف سياسي أو إقليمي (Al-Barwani, 2018, p. 121).

3- دعم الحوار الإقليمي والدولي كوسيلة لحل الأزمات:

• **دبلوماسية الحوار كركيزة أساسية:** تُعد دبلوماسية الحوار العمود الفقري للسياسة الخارجية العمانية. من خلال هذا النهج، تسعى السلطنة إلى تعزيز الاستقرار في المنطقة وحل الأزمات الإقليمية والدولية بالوسائل السلمية، مما يعكس التزامها بنهج الحياد الإيجابي. (Jones, 2015, p. 135)

• **استضافة مفاوضات حساسة:** كان لعمان دور محوري في استضافة مفاوضات حساسة، أبرزها المتعلقة بالملف النووي الإيراني. ساعدت السلطنة في تقريب وجهات النظر بين إيران والولايات

المتحدة، مما أسهم في توقيع الاتفاق النووي الإيراني عام 2015. هذه الوساطة عززت من مكانة عمان كوسيط موثوق في القضايا المعقدة. (Jones, 2015, p. 136)

• **دور بارز في الأزمة اليمنية:** أدت عمان دورًا مهمًا في الأزمة اليمنية من خلال تسهيل التواصل بين الأطراف المتنازعة والعمل مع الأمم المتحدة لدعم جهود السلام. هذا النهج يعكس التزام السلطنة بتقديم حلول سلمية للأزمات، بعيدًا عن التدخل العسكري أو الانحياز لأي طرف . (Jones, 2015, p. 137)

• **مبادئ الاحترام المتبادل والسيادة الوطنية:** تعتمد عمان على مبدأ الاحترام المتبادل والسيادة الوطنية كأساس للحوار، هذه السياسة جعلت السلطنة محل احترام عالمي كدولة تتجنب التصعيد وتعمل على تعزيز السلام الإقليمي والدولي، قدرتها على الحفاظ على هذه المبادئ أكسبتها مكانة دبلوماسية رفيعة (Jones, 2015, p. 138) .

II- الخلاصة و النتائج

تمثل دبلوماسية الحياد العمانية نموذجًا فريدًا و متميزًا في السياسة الدولية، حيث استطاعت السلطنة أن تثبت قدرتها على تحقيق التوازن بين مصالح القوى الإقليمية والدولية في واحدة من أكثر المناطق تعقيدًا من الناحية الجيوسياسية. بفضل هذا النهج المتزن، نجحت عمان في الحفاظ على استقلالية قرارها السياسي والابتعاد عن التكتلات أو التحالفات التي قد تقوض دورها كوسيط محايد.

لقد برهنت عمان على أن الحياد الإيجابي ليس مجرد سياسة انعزالية، بل هو أداة دبلوماسية فعالة تسهم في بناء جسور الحوار والتفاهم. من خلال وساطتها في النزاعات الإقليمية والدولية، مثل الأزمة اليمنية والمفاوضات النووية الإيرانية، استطاعت السلطنة أن تكون نموذجًا يُحتذى به في تسخير الحياد لتحقيق السلام. هذا النهج منح عمان احترامًا دوليًا واسعًا، وأثبت أن الدول الصغيرة يمكن أن تلعب أدوارًا كبيرة في الساحة الدولية إذا ما التزمت برؤية واضحة ومبادئ ثابتة.

عُمان لم تكتفِ بالحياد السياسي، بل عززت هذا النهج من خلال الاستثمار في القوة الناعمة والدبلوماسية الثقافية، حيث استخدمت تراثها العريق وتراثها الغني لتعريف العالم بقيم التسامح والسلام. إضافة إلى ذلك، عملت السلطنة على تطوير شراكات اقتصادية استراتيجية وتنويع اقتصادها لضمان استدامة سياستها الخارجية. كما ركزت على بناء قنوات اتصال فعالة مع القوى الكبرى والمنظمات الدولية لتعزيز مكانتها كدولة تعمل على تحقيق الاستقرار في المنطقة.

يُبرز هذا البحث أن نجاح دبلوماسية الحياد العمانية يعتمد على مجموعة من العوامل، أهمها: التزام السلطنة بمبادئها الراسخة، المرونة الدبلوماسية في التعامل مع التحديات، والاستثمار في التنمية الداخلية لدعم الدور

الخارجي. وعلى الرغم من الضغوط الإقليمية والدولية التي تواجهها عمان، فإنها تواصل السير بثبات نحو تعزيز مكانتها كدولة محايدة وفعالة على الساحة الدولية.

ختامًا، يُظهر النهج العماني أن الحياد ليس موقفًا سلبياً، بل هو استراتيجية إيجابية تتطلب التخطيط والتوازن والحكمة. يمكن اعتبار الحياد العماني نموذجًا للدول التي تسعى للعب دور بناء في العالم، خاصة في المناطق التي تعاني من الصراعات والتوترات. مع استمرار السلطنة في الالتزام بمبادئها والعمل على تعزيز قوتها الداخلية، فإنها قادرة على الحفاظ على هذا النهج كركيزة أساسية لاستقرارها وسلام المنطقة.

II- التوصيات:

وتوصي الدراسة في ضوء نتائجها ما يأتي:

- تعزيز الاستثمارات في الدبلوماسية الثقافية: زيادة الاستثمار في الدبلوماسية الثقافية من خلال تنظيم فعاليات ثقافية دولية ودعم التبادل الثقافي مع الشعوب الأخرى، هذه الجهود ستساعد في نشر قيم الحياد والسلام وتعزيز صورة عمان كدولة محبة للسلام.
- تطوير قنوات اتصال دولية: تعزيز الحوار مع القوى العالمية تطوير قنوات اتصال دبلوماسية أكثر فعالية. يمكن للسلطنة العمل على تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية لضمان استمرار دورها كوسيط محايد في الأزمات.
- بناء القدرات الداخلية لدعم الدور الخارجي: لضمان استمرارية تأثيرها على الساحة الدولية، التركيز على بناء القدرات الداخلية، بما يشمل تطوير الكوادر الدبلوماسية وتعزيز القطاعات الاقتصادية والتعليمية. هذا سيعزز من قدرتها على أداء دورها الخارجي بكفاءة.

- المراجع :

1. البوسعيد، زاهر. (2020). السياسة الخارجية العمانية: نموذج للحياد الإيجابي. مجلة دراسات الشرق الأوسط.
2. الزري، أحمد. (2018). الوساطة العمانية في النزاعات الإقليمية: دراسة حالة الملف الإيراني. دار النهضة العربية، القاهرة.
3. السلمي، حسن. (2020). عمان وسياسة الحياد الإيجابي: قراءة في الأسس والتطبيقات. دار الفكر العربي، بيروت.
4. النظام الأساسي للدولة: سلطنة عمان، المادة 10.
5. وزارة الخارجية العمانية. (2021). تقرير رسمي حول دور عمان في تعزيز الأمن والسلم الإقليميين. مسقط: منشورات الوزارة.
6. وزارة الخارجية العمانية (2021). تصريح حول الجهود الإنسانية في اليمن .
7. الشرق الأوسط (2021). التغير المناخي والالتزام العماني بالحفاظ على البيئة. العدد 14578.
8. الشرق الأوسط (2021). عمان والدبلوماسية الثقافية: تعزيز الهوية والانفتاح الدولي. العدد 14578.
9. الشرق الأوسط (2021). التحديات الجيوسياسية للسياسة الخارجية العمانية. العدد 14578.
10. جريدة عمان (2022). عمان في قمة المناخ COP26: التزام بالتنمية المستدامة. العدد 19842.

11. جريدة عمان (2022). الاستثمار في الثقافة كأداة للدبلوماسية الناعمة. العدد 19842.
12. جريدة عمان (2022). الدور الدبلوماسي العماني في الخليج العربي. العدد 19842، ص. 4-12.
13. البيان (2019). عمان وسيط سلام عالمي: قراءة في نجاحات الوساطة العمانية. العدد 19235.
14. البيان (2019). الدبلوماسية الثقافية في سلطنة عمان وتأثيرها على العلاقات الدولية. العدد 19235.
15. البيان (2019). التحديات الاقتصادية والنهج السياسي في عمان. العدد 19235.
16. الرؤية (2020). الدبلوماسية العمانية وتعزيز الاستقرار العالمي. العدد 18432.
17. الرؤية (2020). تطور القوة الناعمة العمانية في إطار استراتيجيات الحياد الإيجابي. العدد 18432.
18. الوطن (2018). الاستدامة البيئية ودورها في تحقيق الأمن العالمي: دراسة حالة عمان. العدد 17988.
19. Al-Barwani, H. (2018). Oman's Role in Regional Diplomacy: A Case Study of Mediation in the Gulf Crisis. *Journal of Middle Eastern Affairs*, 35(2),
20. Al-Barwani, K. (2018). *Oman's Foreign Policy in a Changing World*. Routledge.
21. Al-Busaidi, Z. (2020). Oman's Foreign Policy: Neutrality in a Divided World. *Middle East Policy Journal*.
22. Jones, J. (2015). *A History of Modern Oman*. Cambridge: Cambridge University Press.
23. Katzman, K. (2018). *Oman: Foreign Policy and Security Challenges*. Congressional Research Service.
24. Katzman, K. (2019). *Oman: Foreign Policy and Security Challenges*. Congressional Research Service.
25. Peterson, J. E. (2016). Oman's Foreign Policy and Its Role as a Mediator in Regional Conflicts. *Middle East Journal*.
26. Peterson, J. E. (2020). Oman's Role in Middle East Peace Efforts. *Middle East Policy Journal*, 27(1).
27. Peterson, J. E. (2020). The GCC and Its Future: Crisis and Resolution. *Middle East Policy Journal*, 27(1).
28. Sultanate of Oman, Ministry of Foreign Affairs. (2021). *Oman's Role in Regional Mediation*. Official Government Publications.
29. Valeri, M. (2010). *Oman: Politics and Society in the Qaboos State*. London: Hurst & Company.
30. Valeri, M. (2019). *Oman's Foreign Policy and Regional Stability*. London: Hurst & Company.